



دراسة حالة

إشكالية تجنيس

اللاجئين الفلسطينيين في سورية

بين الكرامة والهوية الوطنية

إعداد الباحث

ماهر حسن شاويش

أيار / مايو 2025

إشكالية تجنيس اللاجئين الفلسطينيين في سورية بين الكرامة والهوية الوطنية

دراسة حالة

إعداد الباحث

ماهر حسن شاويش

قسم الدراسات والأبحاث



مجموعة العمل

من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

أيار / مايو 2025

الفهرس

3	مقدمة.....
4	أهمية الدراسة.....
4	إشكالية الدراسة.....
4	منهجية الدراسة.....
5	الإطار النظري والمفاهيمي.....
7	عرض الحالة السورية.....
9	التجنيس: خطر بنيوي أم حل إنساني.....
11	مقارنة مع السياقات العربية والغربية.....
13	البدائل القانونية والسياسية المقترحة.....
15	الخاتمة.....
16	توصيات الدراسة.....
17	عن الدراسة وكاتبها.....

مقدمة

يمثل اللاجئون الفلسطينيون في سورية إحدى أبرز الجماعات اللاجئة من حيث الخصوصية القانونية والمكانة الوطنية، إذ لا يحملون صفة اللاجئين فقط بوصفها توصيفاً إنسانياً، بل يشكّلون جزءاً حياً من القضية الفلسطينية بوصفها قضية سياسية-تحريرية قائمة.

في ضوء التطورات السياسية التي تشهدها سورية منذ عام 2011، وما أفرزته من تحولات في بنية الدولة والمجتمع، عاد إلى السطح نقاشٌ حيويٌّ بشأن مصير اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما احتمال منحهم الجنسية السورية في مرحلة ما بعد النزاع، سواء بقرار من سلطة انتقالية أو ضمن ترتيبات دستورية جديدة.

تطرح هذه المسألة إشكاليات جوهرية تتعلق بالتقاطعات بين الحقوق المدنية للفلسطينيين وبين هويتهم الوطنية والحقوق السياسية المرتبطة بحق العودة. فالتجنيس، في السياق العربي، ليس مجرد إجراء إداري أو خطوة لتمكين قانوني، بل كثيراً ما حمل دلالات سياسية ضمن محاولات تفكيك الخصوصية الوطنية للاجئين وتحويلهم إلى مواطنين في دول غير دولتهم الأم.

تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك هذه الإشكالية من منظور حقوقي-سياسي، وتحليل سياقها في الحالة السورية، ومقارنتها بتجارب أخرى، واقتراح مسارات تضمن التوازن بين الكرامة الإنسانية للفلسطينيين وضرورة الحفاظ على هويتهم السياسية وحقوقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى فلسطين.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج إشكالية لم تُحسم بعد في السياق السوري، وتكاد تغيب عن النقاش العام الرسمي والمعارض، رغم حساسيتها وتأثيرها على مستقبل أكثر من 500 ألف فلسطيني عاشوا في سورية لعقود. كما تسهم في تطوير رؤية قانونية بديلة تتجاوز ثنائية الرفض المطلق والقبول المطلق للتجنيس.

إشكالية الدراسة

كيف يمكن معالجة مسألة تجنيس اللاجئين الفلسطينيين في سورية بعد النزاع، بما يضمن كرامتهم الإنسانية دون المساس بهويتهم الوطنية وحقوقهم في العودة؟ وما المخاطر السياسية والقانونية المترتبة على التجنيس الجماعي غير المشروط؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل الوثائق القانونية السورية والفلسطينية والدولية، واستعراض مواقف الأطراف السياسية، مع مقارنة الحالة السورية بحالات مشابهة في لبنان والأردن والسياسات الغربية.

الإطار النظري والمفاهيمي

تقوم هذه الدراسة على عدد من المفاهيم المركزية التي تساعد في تحليل الإشكالية المطروحة، وفي مقدمتها مفاهيم الجنسية، واللجوء، والهوية الوطنية، والحق في العودة. ويُعد توضيح هذه المفاهيم مدخلاً أساسياً لفهم أبعاد الإشكال القانوني والسياسي المرتبط بتجنيس اللاجئين الفلسطينيين.

أولاً: مفهوم الجنسية

تُعرف الجنسية بأنها العلاقة القانونية التي تربط الفرد بالدولة، وتنتج حقوقاً وواجبات متبادلة. إلا أن الجنسية لا تُعد فقط مسألة قانونية بحتة، بل تحمل في السياقات غير المستقرة (كما هو الحال في سورية بعد النزاع) أبعاداً سياسية، وتُستخدم أحياناً كأداة لإعادة هندسة الانتماءات والهويات، خصوصاً حين تكون مرتبطة بجماعات ذات هوية وطنية متميزة مثل الفلسطينيين.

ثانياً: اللجوء واللاجئ الفلسطيني

يتميز اللاجئ الفلسطيني بوضع قانوني فريد، إذ إنه يخضع لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وليس للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ويترتب على هذا الوضع التزامات ومسؤوليات قانونية وسياسية

على الدول المضيفة والمجتمع الدولي، تهدف إلى صون وضعه كلاجئ سياسي حتى تحقيق العودة، لا تسويته بصفته مهاجرًا إنسانيًا فقط.

ثالثًا: الهوية الوطنية والخصوصية الفلسطينية

تحمل الهوية الفلسطينية أبعادًا قومية وتاريخية تتجاوز الحاضر القانوني. فاللاجئ الفلسطيني ليس فقط ضحية نزاع، بل هو حامل لهوية سياسية تشكّلت من خلال النكبة والنضال الطويل من أجل التحرر والعودة. ومن هنا، فإن أي إجراء يُهدد بإزالة هذه الهوية، كالتجنيس القسري أو التلقائي، قد يُنظر إليه كجزء من مخطط أكبر لتفكيك الكيانية السياسية للشعب الفلسطيني.

رابعًا: الحق في العودة

يُعد الحق في العودة من الحقوق غير القابلة للتصرف، وقد تم تثبيته في القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948. ويشكل هذا الحق جوهر قضية اللاجئين الفلسطينيين. وتثير محاولات تجنيسهم دون ربط ذلك بهذا الحق مخاوف من تقويضه أو تجاوزه أو تفريغه من مضمونه السياسي.

إن تحليل هذه المفاهيم في ضوء الحالة السورية يفتح المجال أمام فهم أعمق للمخاطر المحتملة، كما يسلط الضوء على الفجوة القائمة بين الرؤية الإنسانية للتجنيس والرؤية السياسية التي تتطلب صيانة الهوية الوطنية والحقوق التاريخية.

عرض الحالة السورية

تُعد الحالة السورية من أكثر الحالات تعقيداً فيما يخص وضع اللاجئين الفلسطينيين، إذ احتفظ الفلسطينيون في سورية قبل عام 2011 بامتياز قانوني فريد نسبياً ضمن العالم العربي، تمثل في القانون رقم 260 لعام 1956، الذي منحهم العديد من الحقوق المدنية دون أن يُجنسوا، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية وهويتهم الوطنية. وقد نُظر إلى هذه السياسة آنذاك على أنها صيغة توازن تحفظ الحقوق المدنية دون تفريط بالصفة السياسية كلاجئين.

غير أن هذا الوضع بدأ بالتآكل مع اندلاع النزاع السوري، وتفكك أجهزة الدولة، وتراجع خدمات وكالة "الأونروا"، وتششت المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج. كما أن غياب تمثيل فلسطيني موحد وفعال في الساحة السورية، بعد تراجع نفوذ منظمة التحرير وتعدد الاصطفافات بين الفصائل، ساهم في غياب استراتيجية واضحة تُعالج مسألة مستقبل الهوية القانونية للفلسطينيين في سورية.

وفي خضم الحديث عن المرحلة الانتقالية في سورية، برزت مقترحات ومخاوف تتعلق بإمكانية إدماج الفلسطينيين ضمن الكيان السوري الجديد، سواء بدافع إنساني، أو ضمن مقاربة سياسية "لإنهاء ملف اللجوء" عبر التجنيس. وقد زادت هذه المخاوف في ظل خطاب بعض أطراف المعارضة السورية التي طرحت فكرة مساواة جميع من هم على الأراضي السورية كمواطنين، ما قد يفتح الباب أمام تحويل الفلسطينيين إلى مواطنين سوريين دون تحفظات سياسية أو قانونية.

كما أن التحوّلات الديمغرافية والنزوح الجماعي داخل سورية وخارجها زادت من هشاشة وضع اللاجئين الفلسطينيين، مما جعلهم عرضة لمشاريع "إعادة ترتيب سكاني"، سواء برغبة أو بضغط الظروف. ومن هنا، فإن أي تغيير دستوري أو تشريعي في سورية ما بعد النزاع يجب أن يراعي هذا الوضع الخاص، وألا يُقدّم التجنيس كحل شامل دون ضمانات واضحة لصون حق العودة.

ويُلاحظ أيضاً أن العديد من المبادرات السياسية السورية، بما فيها مسودات وأفكار طُرحت في أكثر من مكان ومن أكثر من جهة لم تتناول وضع اللاجئين الفلسطينيين بوضوح، ما يكرّس خطر التذويب التدريجي لهويتهم القانونية والسياسية في حال تُركت المسألة دون معالجة صريحة.

تدل هذه المؤشرات على أن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سورية يتأرجح بين منطق الإدماج الكامل، الذي قد يُنهي خصوصيتهم السياسية، وبين الإقصاء أو التهميش، الذي قد يُضعف من مؤسساتهم. وفي الحالتين، يتطلب الأمر نقاشاً سياسياً- قانونياً جاداً لإنتاج صيغة تحمي حق الفلسطيني في الكرامة والعودة معاً، دون تناقض بينهما.

التجنيس: خطر بنيوي أم حل إنساني؟

تُثير مسألة تجنيس اللاجئين الفلسطينيين جدلاً حاداً بين من ينظر إليها كفرصة لحماية الكرامة الإنسانية وتوفير الاستقرار القانوني، وبين من يراها تهديداً بنيوياً للهوية الوطنية وقضية العودة. ويعكس هذا الجدل التوتر المستمر بين المقاربة الحقوقية-المدنية، والمقاربة السياسية-التحريرية.

الطرح الإنساني المؤيد للتجنيس يستند إلى جملة من المبررات، أهمها: ضمان الحقوق الأساسية للاجئين، حماية وضعه القانوني، تسهيل حياته اليومية، وإنهاء المعاناة الممتدة بسبب صفة اللجوء. ويرى هذا الاتجاه أن الفلسطينيين ينبغي أن يُعامل كإنسان أولاً، وأن حصوله على جنسية ما لا يعني بالضرورة تخليه عن حقه في العودة أو عن هويته الوطنية.

في المقابل، ينطلق الرافضون للتجنيس من اعتبارات استراتيجية أوسع، تتعلق بطبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي، وكون اللاجئين الفلسطينيين ليس مجرد حالة إنسانية، بل مكون سياسي من شعب له قضية، وأي تفكيك لهويته أو دمجها في كيانات سياسية أخرى يُسهم - بقصد أو من دونه - في تصفية قضيته.

وتُستعاد هنا تجارب فلسطينية سابقة، كما في لبنان، حيث رُفض التجنيس لحماية الحق في العودة، ولكن بثمن اجتماعي باهظ من التهميش والحرمان من الحقوق. في المقابل، منحت الأردن الجنسية لفئات من الفلسطينيين ضمن شروط سيادية أثارت لاحقاً جدلاً حول الانتماء الوطني المزدوج، بينما في الغرب، حُصّلت الجنسية في سياق فردي وحقوقى بعيد عن الحسابات السياسية الإقليمية.

تبدو الإشكالية الحقيقية ليست في الجنسية بحد ذاتها، بل في غياب إطار سياسي وقانوني يحدد أثرها على وضع اللاجئ. فإذا كانت الجنسية تُمنح في سياق مؤقت أو مشروط، دون مساس بالصفة الوطنية أو بحق العودة، قد تُقبل كخيار فردي. أما إذا مُنحت في سياق إعادة هندسة للوجود الفلسطيني، فإنها تتحول إلى أداة تفكيك تدريجي للهوية والكيانية السياسية.

تؤكد هذه المفارقات الحاجة إلى صياغة موقف فلسطيني جامع، لا يُعارض الكرامة ولا يساوم على الحقوق. موقف يميّز بين الحل الإنساني الفردي والتصفية السياسية الجماعية، ويدعو إلى اعتبار أي سياسة تجنيس مشروطة باعتراف واضح بالحق في العودة، وبقاء اللاجئ الفلسطيني ضمن تعريفه القانوني والسياسي.

ويتعزز هذا الموقف بمبدأ أن الحلول الدائمة لقضية اللاجئين يجب أن تنطلق من قواعد العدالة الدولية، لا من تسويات محلية أو مقاربات إنسانية آنية قد تُستغل لإغلاق ملف اللاجئين سياسياً دون حل عادل وشامل.

مقارنة مع السياقات العربية والغربية

إن تقييم احتمالات وآثار تجنيس اللاجئين الفلسطينيين في سورية لا يكتمل دون النظر في تجارب سابقة وموازية في كل من السياق العربي والغربي، لما تقدمه من دروس ومفارقات توضّح تعقيدات المسألة، وأبعادها القانونية، والسياسية، والاجتماعية.

أولاً: التجربة اللبنانية

يُعد لبنان النموذج الأكثر تشدداً في رفض تجنيس اللاجئين الفلسطينيين، إذ يُحرّمون من أبسط الحقوق المدنية كالملكية والعمل في عدد كبير من المهن، بحجة الحفاظ على حق العودة. وقد كرّس هذا الموقف تهميشاً قاسياً للفلسطينيين، لكنه أبقى على خصوصيتهم القانونية كلاجئين. ومع أن هذا النهج حافظ على الهوية السياسية، فإنه عرّض الفلسطينيين لمعاناة اجتماعية وإنسانية فادحة، ما يجعله نموذجاً غير مستدام، ويستدعي مراجعة توازناته.

ثانياً: التجربة الأردنية

في المقابل، اعتمدت الأردن نهجاً مختلفاً، إذ منحت الجنسية لفئات واسعة من اللاجئين الفلسطينيين، وقد وقرّ هذا التجنيس حقوقاً مدنية كاملة، لكنه أثار لاحقاً نقاشاً سياسياً حول اختلاط الهوية الأردنية-الفلسطينية، وإمكانية استخدام هذا الوضع في المفاوضات المستقبلية لتصفية قضية اللاجئين. وعليه، فإن النموذج الأردني، رغم نجاعته على المستوى الإنساني، يبقى ملتبساً سياسياً، ومرتبطاً بخصوصية العلاقة التاريخية بين الطرفين.

ثالثاً: التجربة الغربية

أما في السياق الغربي، وتحديدًا في أوروبا والأمريكيتين، وأستراليا وكندا فقد حصل الفلسطينيون على الجنسيات في إطار قانوني إنساني فردي، دون ارتباط سياسي مباشر. لم تُشترط التنازلات السياسية مقابل الجنسية، كما لم يُستخدم التجنيس في إعادة تعريف هوية اللاجئين أو موقعه في الصراع. وهذا ما جعل الفلسطيني في الغرب يتمتع بحقوق المواطنة، دون أن يفقد مكانته الرمزية كلاجئ يحمل قضية. ويُعزى ذلك إلى كون السياسات الغربية لا تسعى إلى تصفية قضية اللاجئين أقله حتى الآن بالعلن أو عبر الآليات والإجراءات القانونية للاجئين، بل إلى دمج الأفراد لأسباب اقتصادية وقيمة داخل دول الاستقبال.

خلاصة المقارنة

تُظهر هذه النماذج تبايناً جوهرياً في كيفية التعامل مع الفلسطينيين، بين سياقات ترى في التجنيس خطراً على الهوية، وأخرى تعتبره ضرورة إنسانية، وثالثة تتعامل معه كآلية إدارية. أما سورية، فهي أمام خيار مصيري: فإما أن تُعيد إنتاج نموذج يهمل الفلسطيني باسم الحفاظ على قضيته، أو تسلك طريقاً جديداً يؤمن كرامته دون مقايضة حقوقه.

وهذا يتطلب من الجهات الفلسطينية صياغة موقف تفاوضي واضح تجاه أي مشروع دستوري سوري قادم، يضمن خصوصية الفلسطينيين قانونياً ويحميهم من إعادة التعريف أو الذوبان، دون أن يُبقيهم خارج النظام القانوني الجديد أو يفقدهم كرامتهم الإنسانية وحقوقهم المدنية ويحافظ على ثوابتهم وهويتهم الوطنية.

البدائل القانونية والسياسية المقترحة

في ظل تعقيد السياق السوري الراهن وتعدد السيناريوهات المستقبلية، تصبح الحاجة ملحةً لطرح بدائل واقعية تحافظ على الحقوق السياسية والوطنية للاجئين الفلسطينيين في سورية، دون أن تُنكر حاجتهم إلى الأمان القانوني والكرامة الإنسانية. وتسعى هذه البدائل إلى تجاوز ثنائية "التجنيس الكامل أو التهميش التام"، من خلال البحث عن حلول وسط تحفظ هوية اللاجئين دون أن تسلبه حقوقه المدنية.

صيغة إقامة قانونية خاصة

يمكن اعتماد صيغة إقامة دائمة أو طويلة الأجل تمنح الفلسطينيين الحقوق المدنية الكاملة (العمل، التعليم، الصحة، التملك) دون أن تؤدي إلى منحه الجنسية، وذلك على غرار ما نص عليه القانون السوري رقم 260 لعام 1956. ويمكن تطوير هذه الصيغة بما يتماشى مع التحولات الدستورية الجديدة في سورية، لضمان الحماية القانونية والاعتراف بالخصوصية السياسية.

ضمان الخصوصية في الدستور السوري القادم

يجب تضمين بند واضح في أي دستور سوري جديد، ينص على احترام الوضع القانوني الخاص للاجئين الفلسطينيين، ويمنع فرض الجنسية عليهم دون رغبتهم، ويحمي

وضعهم كلاجئين لهم حق العودة. ويمكن الاستناد في ذلك إلى تجارب دستورية أخرى تراعي التعدد القومي والسياسي داخل الدولة.

الاعتراف بحق العودة في الاتفاقات الوطنية

أي تسوية سياسية سورية-فلسطينية يجب أن تتضمن نصاً صريحاً يعترف بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، ويلزم الدولة السورية بعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها المساس بهذا الحق، سواء من خلال التجنيس الجماعي أو إعادة التوطين الدائم.

إشراك المجتمع المدني الفلسطيني

يجب تعزيز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في سورية والشتات في مناقشة السياسات المتعلقة باللاجئين، وخاصة في ملف التجنيس، بما يعكس التعدد والتمثيل الحقيقي ويوسّع دائرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

تُظهر هذه البدائل أن التجنيس ليس المسار الوحيد الممكن، بل هناك مسارات متدرجة تضمن الكرامة دون مقايضة، بما فيها التجنيس المدروس والمشروط، وتُعيد للفلسطيني مكانته كلاجئ له قضية، لا مجرد مقيم يسعى إلى استقرار قانوني.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة إشكالية تجنيس اللاجئين الفلسطينيين في سورية بعد النزاع من منظور يتجاوز البعد القانوني التقني ليصل إلى عمق التوتر بين الهوية السياسية والمطالب الإنسانية. وقد أظهرت أن منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين، في غياب إطار سياسي وقانوني واضح، قد يتحوّل إلى مدخل لتفكيك الخصوصية الوطنية للفلسطينيين وتقويض حقهم في العودة.

في السياق السوري، يكتسب النقاش حول التجنيس حساسية إضافية نتيجة التحولات الجذرية التي يشهدها النظام السياسي والديمقراطي، ما يستوجب موقفاً فلسطينياً موحدًا يحمي كرامة اللاجئ دون أن يفرط بجوهر قضيته. وبدلاً من الحسم بين رفض التجنيس أو القبول به، تقترح الدراسة مجموعة من البدائل القانونية والسياسية التي توازن بين الحقوق المدنية والحفاظ على الهوية.

إن حق العودة، بوصفه حقاً فردياً وجماعياً غير قابل للتصرف، يجب أن يبقى حجر الزاوية في أي نقاش يتعلق بمصير اللاجئين الفلسطينيين. وعلى هذا الأساس، فإن أي صيغة للتجنيس أو التسوية يجب أن تكون مشروطة بالاعتراف الصريح بهذا الحق، وبالإبقاء على التمايز القانوني والسياسي للاجئ الفلسطيني.

توصيات الدراسة

1. رفض أي مشروع تجنيس جماعي تلقائي للاجئين الفلسطينيين في سورية في غياب ضمانات سياسية وقانونية صريحة تحمي حق العودة.
2. اعتماد آليات قانونية بديلة تتيح للفلسطينيين حقوقهم المدنية دون تحويلهم إلى مواطنين سوريين.
3. تضمين وضع اللاجئين الفلسطينيين كبنء خاص في أي دستور سوري جديد، يقرّ بخصوصيته ويحمي هويته الوطنية.
4. إشراك الكيانات الفلسطينية الرسمية والمجتمع المدني في صياغة موقف تفاوضي موحد تجاه مستقبل اللاجئين.
5. دعم الأبحاث والسياسات التي توفّق بين صيانة الحقوق الإنسانية للفلسطينيين والدفاع عن قضيتهم السياسية كلاجئين، دون الوقوع في فخ التذويب أو التصفية.

تبقى هذه التوصيات مفتوحة للنقاش والتطوير، لكنها تنطلق من قناعة راسخة بأن الفلسطينيين في سورية ليسوا مجرد ضيوف، ولا مجرد حالة إنسانية، بل جزء أصيل من قضية وطنية لا تُحل بجواز سفر جديد، بل بإرادة سياسية تحفظ الحق وتكرّم الإنسان.

عن الدراسة وكاتبها

تُعد هذه الدراسة مساهمة تحليلية شخصية للكاتب الفلسطيني ماهر حسن شاويش، المهتم المختص بتوثيق قضايا اللاجئين الفلسطينيين لا سيما أوضاع فلسطينيي سورية. تنطلق من نظور بحثي سياسي وحقوقى، وتسعى إلى تفكيك إشكالية التجنيس والهوية في السياق السوري من زاوية إنسانية ووطنية. وقد استندت في تحليلها إلى مراجعة مصادر قانونية وسياسية وميدانية متخصصة، شملت وثائق دولية وتجارب مقارنة، أبرزها:

1. مركز بديل، المسح الشامل للاجئين الفلسطينيين والمهجرين داخلياً 2016-2018، 2019.
2. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل إجراءات تحديد صفة اللاجئين، 2011.
3. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 194 (د-3) بشأن فلسطين، 1948.
4. وكالة الأونروا - الموقع الرسمي: <https://www.unrwa.org>
5. مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا - تقارير وبيانات موثقة: <http://www.actionpal.org.uk>
6. مركز العودة الفلسطيني - لندن، إصدارات وتقارير حقوقية: <https://prc.org.uk>
7. الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا - مصادر تنظيمية وتشريعية: <http://www.gapaar.gov.sy>



مجموعة العمل

من أجل فلسطينيين سورية

Action Group For Palestinians of Syria



86-90 Paul Street, London, EC2A 4NE, UK



+442039293884



www.actionpal.org.uk



info@actionpal.org.uk